

اليورو وآثاره على الاقتصاديات العربية بصفة عامة والاقتصاد الجزائري بصفة خاصة

أ. ماجدة مدوخ
أ. سهام عاشور
جامعة بسكرة

مقدمة:

لقد تحول الحلم الأوروبي إلى حقيقة بإعلان 11 دولة أوروبية انضمامها رسميا إلى الوحدة النقدية التي بدأ العمل بها في بداية عام 1999، فبات اليورو حقيقة واقعة، وبانت كثير من التعاملات غير النقدية تتم به وسارعت الشركات لتكييف أوضاعها مع هذا المولود الجديد، وبدأت بعض الدول في إضافة اليورو إلى سلة عملاتها، وبانت تتنظر إليه كمنقذ من الدولار الذي قامت بسببه أزمات وأزمات.

فالعديد من الدراسات والتحليل تشير إلى أن قيام الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي سيكون له تأثير على دول الاتحاد من ناحية، وعلى بقية دول العالم من ناحية أخرى وخاصة التي لديها علاقات تجارية ومالية واسعة مع أوروبا، خاصة الدول العربية التي يعتبر الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول لها، خاصة دولة الجزائر الذي يساهم بأكثر من 60 % من تجارها الخارجية، وهذا ما يجعل الجزائر وبقية الدول العربية تتأثر باليورو أكثر من غيرها.

فماذا نقصد باليورو؟ وما هي آثاره وانعكاساته على الاقتصادية العربية عامة؟ والاقتصاد الجزائري بصفة خاصة؟ وللإجابة عن هذه الأسئلة جاءت مداخلتنا في ثلاث محاور كالاتي:

- الوحدة النقدية وظهور اليورو كعملة موحدة.
- آثار اليورو على العالم والبلدان العربية.
- آثار اليورو على الاقتصاد الجزائري

1- الوحدة النقدية وظهور الأورو كعملة موحدة:

1-1 نشأة وتطور النظام النقدي الأوربي: جهدت البلدان الأوربية منذ تكوين الجماعة الاقتصادية الأوربية (CEE) إلى وضع آليات معينة من أجل تأمين نوع من الانسجام والتوافق بين سياساتها الاقتصادية والنقدية، ولقد تم تنشيط الاهتمام بتحقيق التوحيد النقدي الأوربي بواسطة التقارير الصادرة عن لجنة "مونييه" وخطة "بار"، ففي لجنة مونييه اقترح كل من "كارلي" و"تريفين" نظاما يقوم على اتفاق حول سعر صرف زاحف على صعيد الجماعة الأوربية، أما خطة "بار" فقد شددت على الحاجة إلى تنسيق أوثق بين السياسات الاقتصادية الداخلية والنقدية، وعلى تعزيز انتقال رأس المال داخل الجماعة الأوربية، ولقد أقرّ المجلس الأوربي تقرير "فيرنر" في فيفري 1971 الذي اقترح تقييد مدى تقلب العملات الأوربية بحدود $\pm 0,6\%$ على أن يستمر الحفاظ على التقلبات إزاء الدولار في نطاق $\pm 0,75\%$ ، لكن اتفاقيات "سميثونيان" التي تمّ التوصل إليها في ديسمبر من ذلك العام سمحت بتوسيع نطاق الهوامش المسموح بها لتقلبات الأسعار بالنسبة للدولار إلى $\pm 2,25\%$ وتضمن هذا بالطبع اتساع في نطاق تقلبات الأسعار للعملات الأخرى إزاء بعضها البعض ليصل بمضي الوقت إلى 9% ونتيجة لذلك عمدت المصارف المركزية بالجماعة الأوربية إلى تنفيذ نظام سعر الصرف للجماعة في أفريل 1972 الذي قيّد العمل بتقلبات الهوامش الفورية بعملات الجماعة الأوربية إلى $\pm 2,25\%$ وهو ما عرف بالثعبان داخل النفق⁽¹⁾. ورغم أن هذه المحاولة الأولى باءت بالفشل إلا أن ذلك ساعد إلى حدّ ما على وضع نظام جديد أكثر طموحا ونجاحا في مارس 1979 والذي يقوم على خلق وحدة نقدية محاسبية عبارة عن خليط شبيه بحقوق السحب الخاصة تشتمل على الوحدات النقدية الأوربية فقط ويصدرها أحد البنوك المركزية الأوربية، ونخلص من هذا أن المجموعة الاقتصادية الأوربية قد نجحت في تكوين وحدة نقدية أوربية مشتركة "European Currency Unit" أو الـ ECU تستخدم كاحتياطي للبنوك المركزية ويمكن استخدامها أيضا في تسوية المعاملات بين دول المجموعة⁽²⁾.

ويمكن تعريف الـ ECU على أنها "سلة تتكون من مختلف العملات الوطنية لدول المجموعة الأوربية والمرجحة حسب الوزن الاقتصادي لكل دولة، ويتم إعادة النظر في هذه السلة كل 5 سنوات للأخذ بعين الاعتبار التغيرات الحاصلة في سعر إحدى العملات"⁽³⁾.

ولقد ألحقت عدة تعديلات بالنظام النقدي الأوربي أهمها كانت عام 1989 حين أعدت خطة لإنشاء صندوق احتياطي أوربي وإنشاء عملة أوربية موحدة وبنك مركزي واحد⁽⁴⁾، أما العملية التي أدت إلى إقامة الاتحاد الاقتصادي والنقدي بإصدار الأورو كعملة له فقد تمت في ثلاث مراحل متميزة.

كانت المرحلة الأولى هي إلغاء جميع القيود على تحركات رؤوس الأموال ما بين الدول الأعضاء في جويلية 1990، ونهضت المرحلتان الثانية والثالثة بميثاق مقدّس يتضمن اتفاقية الاتحاد الأوربي "اتفاقية ماستريخت" مما أرسى الأساس للأورو. وحددت اتفاقية "ماستريخت" معايير اسمية محددة للتقارب الملائم لاقتصادات المشاركين مستقبلا في الأورو وذلك في أربعة مجالات: التضخم، أسعار الفائدة، أسعار الصرف

جامعة الأغواط 18- 20 أفريل 2005

والتمويل الحكومي، وقد وضعت المرحلة الثانية برنامج عمل لبنيان مؤسسي جديد يتضمن إنشاء المعهد المالي الأوروبي، وبدأت المرحلة الثالثة في الأول من جانفي 1999 عندما تَبَتَّت إحدى عشرة دولة سعر الصرف إلى الأورو⁽⁵⁾.

1-2- وحدة النقد الأوروبية ومراحل تحول الاتحاد الأوروبي للتعامل بها:

1-2-1- مكونات وحدة النقد الأوروبية وفئاتها:

أ- **مكونات وحدة النقد الأوروبية:** وحدة النقد الأوروبية تتكون من سلة من الأوزان النسبية لعملات الدول الأعضاء، ويتكون الوزن النسبي لكل عملة من جزأين: جزء ثابت وآخر متغير، والجزء الثابت يتم تحديده بناء على مجموعة من المؤشرات الاقتصادية هي⁽⁶⁾:

- الأهمية النسبية للنواتج القومي الإجمالي للدولة العضو بالنسبة لإجمالي ناتج دول الاتحاد الأوروبي.
 - نسبة مساهمة الدولة في إجمالي التجارة البينية للدول الأعضاء.
 - نصيب الدولة من التسهيلات الائتمانية قصيرة الأجل من صندوق التعاون الأوروبي.
- أما الجزء المتغير فيتم تعديله على أساس التعبير اليومي في أسعار عملات الدول الأعضاء المشاركة في النظام النقدي، ويكون هذا التغير في حدود هامش التذبذب المتفق عليه وهو $\pm 2.25\%$ و يمكن توسيع الهامش إلى $\pm 6\%$ في الظروف الاستثنائية.
- وقد حددت اتفاقية "ماستريخت" أن يتم مراجعة الأوزان النسبية للعملة المشاركة في العملة الموحدة كل خمس سنوات أو في حالة تغير الوزن النسبي لأحد العملات بنسبة 25 % أو في حالة دخول أعضاء جدد إلى النظام النقدي الأوروبي.

ب- **فئات وحدة النقد الأوروبية:** قام المهندس الألماني "روبير كالينا" بوضع تصميمات للأوراق النقدية لليورو، وتم عرضها على وزراء مالية الاتحاد الأوروبي، وتمّ اعتماد هذه التصميمات والموافقة على أن يصدر الأورو في سبعة أوراق نقدية من فئة: 5، 10، 20، 50، 100، 200، 500 أورو. وأن تكون القطع المعدنية 8 قطع من فئة 1، 2، 5، 10، 20، 50 سنتا، وفئة 1 أورو، 2 أورو، ويتكون الأورو من 10 سنت، وتعتبر فرنسا أول الدول التي بدأت في اليورو⁽⁷⁾.

1-2-2- مراحل تحول الاتحاد الأوروبي للتعامل بالأورو:

لقد تمّ الاتفاق بين الدول الأعضاء على ثلاث مراحل يتم من خلالها التحول إلى استخدام الأورو في الحياة اليومية، هذه المراحل الثلاث هي⁽⁸⁾:

جامعة الأغواط 18- 20 أفريل 2005

المرحلة الأولى: من ماي 1998 – ماي 1999.

ويتم خلال هذه المرحلة تحديد الدول التي ستشارك عملاتها في سلة الأورو، كما تم إنشاء النظام الأوروبي للبنوك المركزية (ESCB) والبنك المركزي الأوروبي (ECB).

المرحلة الثانية: جانفي 1999 – جانفي 2002: لقد تم بنهاية هذه المرحلة ميلاد الأورو وإحلاله محل الإيكو حيث اعتبر الأورو خلال هذه الفترة عملة حسابية، ولقد كان من اللازم في هذه الفترة تحديد سعر غير قابل للإلغاء لأسعار تحويل عملات الدول الإحدى عشر إلى العملة الأوروبية الموحدة، وسوف يتم خلال هذه المرحلة استخدام الأورو كوحدة نقدية في الأسواق المالية وبين المصارف، كما يتم إصدار السندات الحكومية الجديدة بالأورو وبالذات تلك السندات التي سوف تستحق بعد جانفي 2002 وتشهد هذه المرحلة أيضا نقل مسؤولية السياسة النقدية من البنوك المركزية الأوروبية إلى البنك المركزي الأوروبي.

المرحلة الثالثة: جانفي 2002 – جوان 2002: ويتم خلالها طرح الأورو كبنكوت و عملات معدنية، وبالتالي يحل محل العملات المحلية للدول الأعضاء، ويتم استخدام هذه العملات الوطنية إلى جانب الأورو لمدة 6 أشهر فقط ثم تفقد قيمتها كعملة رسمية ويصبح الأورو هو عملة أوربا الرسمية.

2- آثار الأورو على البلدان العربية والعالم:

2-1- آثار الأورو على دول المجموعة الأوروبية وأهم الاقتصادات الدولية:

2-1-1- آثار الأورو على دول المجموعة الأوروبية: هناك فريقين أحدهما متفائل والآخر متشائم، حيث يتوقع الفريق الأول أن يكون للأورو آثار إيجابية على الاقتصاد الأوروبي، في حين يتوقع الفريق الآخر أن يكون هناك آثار سلبية بدخول الأورو إلى حيز التعامل في الحياة اليومية.

وفيما يلي نورد آراء كل من الفريقين:

أ- الآثار الإيجابية للأورو على دول المجموعة الأوروبية: أدى الأورو إلى تحقيق العديد من المزايا للأعضاء، وذلك في العديد من المجالات الاقتصادية، وهذه المزايا سوف تكون على مستوى اقتصاديات الدول الأعضاء، وعلى المستوى الكلي للاتحاد الأوروبي، وأهم هذه المزايا ما يلي⁽⁹⁾:

- أدى دخول معظم الدول الأوروبية إلى عضوية الأورو إلى قيامها بالمزيد من الإصلاحات الاقتصادية مما يؤدي إلى خلق ظروف مناسبة لنمو العديد من القطاعات الاقتصادية، وخلق جو من المنافسة الاقتصادية الإيجابية.

- يوفر الأورو عملة أوروبية قوية، وذلك استنادا إلى العديد من المعطيات كانهخفاض معدلات التضخم، وتدني عجز الموازنات العامة في بلدان الأورو، وذلك لأن هذه العملة تعكس المركز الاقتصادي للدول الأوروبية المشاركة فيها.

- إن وجود عملة أوروبية موحدة يلغي تكاليف التحويل بين العملات الوطنية ويلغي ضرورة الاحتفاظ باحتياطات كبيرة من العملة الصعبة خاصة الدولار لتسوية المدفوعات الخارجية مما يؤدي إلى تشجيع حركة رأس المال وزيادة الاستثمارات والنمو وخلق المزيد من فرص العمل الجديدة.
- أدى اعتماد الأورو وفتح الحدود بين الدول الأوروبية إلى زيادة حدة المنافسة بين هذه الدول وسوف تختلف القطاعات التي تستفيد من هذه المنافسة من دولة لأخرى حسب المزايا النسبية والتنافسية التي تتمتع بها كل دولة من الدول الأعضاء، حيث أنه مع اعتماد الأورو سوف تتحسن المراكز التنافسية لهذه القطاعات، ومن ثم تقوى مكانتها في الأسواق الأوروبية وسوف يؤدي ذلك إلى إعادة التخصص وتقسيم العمل داخل الاتحاد الأوروبي.
- يعمل الأورو على زيادة القوة الشرائية لدى مستخدميه من الأفراد والمؤسسات نتيجة إلغاء حاجة الأفراد أو المؤسسات إلى تبديل العملات الوطنية بعضها ببعض.
- يكمن التأثير الإيجابي للأورو على أسواق المال الأوروبية في كونه يؤدي إلى تجاوز العديد من المخاطر كمخاطر تذبذب أسعار العملات الأوروبية مما يزيد في التنافس بين هذه الأسواق ويرفع كفاءتها في إدارة وتوظيف رؤوس الأموال، وهذا سوف يجذب مزيدا من الاستثمارات والودائع إليها، وبالإضافة إلى ذلك يتوقع أن يؤدي الأورو إلى ظهور سوق كبيرة للأسهم والسندات الأوروبية تكون المنافسة بين المستثمرين شديدة فيها.
- تعظيم الاتجاه نحو تكوين الشركات الأوروبية متعددة الجنسيات لتلعب دورا أكثر فعالية وتأثيرا في الاقتصاد العالمي.
- توصل الدول الأعضاء إلى وضع ميزانية مجمعة للإنفاق على البحوث والتطوير بشكل يؤدي إلى تلافي الازدواج في الإنفاق على قطاعات متناظرة داخل الدول الأعضاء من ناحية وتوجيه الإنفاق إلى قطاعات الثورة الصناعية الثالثة من ناحية أخرى.
- يؤثر الأورو على جميع الأعمال المصرفية في الجهاز المصرفي الأوروبي نتيجة وجود سلطة نقدية موحدة (البنك المركزي الأوروبي) إذ بإلغاء العملات الوطنية سيحصل المودعين والمقترضين على مكاسب إضافية ترجع إلى ارتفاع أسعار الودائع وانخفاض أسعار القروض لجذب أكبر عدد ممكن من العملاء مما سينعكس بالزيادة على إيرادات البنوك الأوروبية، بالإضافة إلى ذلك ستجد البنوك الأوروبية أسواق واسعة لتقديم خدماتها مهما كان عدد ومكان فروعها حيث ستم تسوية المدفوعات من خلال نظام المدفوعات الموحد.
- زيادة القوة التأثيرية للمجموعة في المنظمات النقدية الدولية مثل صندوق النقد الدولي، وتسعى دول المجموعة الأوروبية إلى توحيد مواقفها داخل الصندوق مع استمرار الاتجاه نحو تحقيق مرحلة الوحدة النقدية والمالية والتي بدأت بإصدار العملة الأوروبية الموحدة (اليورو).

جامعة الأغواط 18- 20 أفريل 2005

ب- الآثار السلبية للأورو على دول المجموعة الأوروبية: رغم دخول الأورو إلى حيز التعامل اليومي إلا أن هناك من يرى أن استخدام هذه العملة سوف يؤدي إلى عدد من الآثار السلبية على أداء الاقتصاد الأوروبي يمكن إجمالها في الآتي⁽¹⁰⁾:

- إن انطلاق الأورو في الموعد المحدد له صرف أنظار الدول الأوروبية عن مواصلة برامج الإصلاح الاقتصادي الوطنية ومتابعتها وتحول اهتمامها نحو استكمال شروط الانضمام إلى الأورو.

- إن اختلاف مستويات الأداء الاقتصادي بين هذه الدول سيجعل البنك الأوروبي يواجه العديد من المشاكل لتنفيذ سياسته المالية في بعض دول الاتحاد.

- رغم أن استخدام الأورو يمكن أن يؤدي إلى توحيد سوق العمل في دول الاتحاد الأوروبي، إلا أن الأورو قد يولد فرص عمل فقط في الدول الأقل تكلفة والأكثر جاذبية للاستثمارات.

- يتخوف البعض من أنه في ظل استخدام الأورو سوف تتحمل بعض الدول الأعضاء دون غيرها أعباء مالية لدعم الدول الأخرى الأقل نموا وذلك لتحديث مرافقها العامة وزيادة التنمية فيها.

- تخوف العديد من دول الاتحاد الأوروبي من فقد جزء هام من سيادتها وهو عملاتها الوطنية، وحرية رسم سياستها المالية والنقدية.

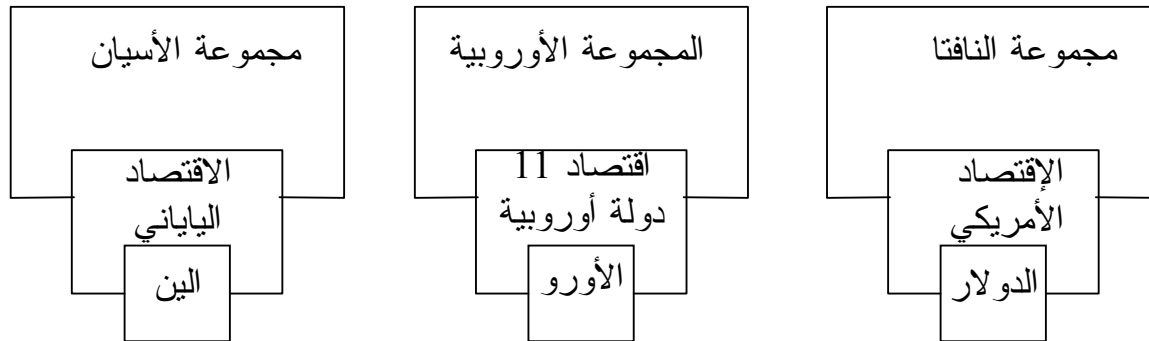
- قيام البنك المركزي بمهامه يؤدي إلى فقدان الدول الأعضاء لحريتها في اللجوء لأسلوب التمويل التضخمي لزيادة موارد الحكومات مما يجعل هذه الأخيرة تعوض هذه الخسارة بفرض مزيد من الضرائب المباشرة مما يؤثر على رفاهية الأفراد.

بالنسبة لانعكاسات الأورو على القطاع المصرفي الأوروبي فإن المصارف من البداية سوف تتحمل معظم الأعباء المتمثلة بتغيير تكنولوجيا المعلومات، وتكاليف العملة الجديدة، وهذا يعني أن المصارف سوف تقعد (من 5 % إلى 10 %) من إيراداتها خلال السنوات القادمة، إذ إن إلغاء العملات الوطنية سوف يستنزف الكثير من مصادر إيرادات المصارف الناتجة من خدمات التعامل بالعملات الأوروبية والمدفوعات العابرة للحدود، وعمليات المصارف المرأسلة... الخ، لأنه سوف لن تكون هناك حاجة لمثل هذه الخدمات بعد التحول إلى عملة واحدة⁽¹¹⁾.

ج- آثار الأورو على الاقتصاد البريطاني: رغم الأداء الاقتصادي الجيد لبريطانيا إلا أنها تخلفت عن الانضمام إلى الأورو، وذلك لأسباب سياسية واستراتيجية "فحسب تقرير المعارضين البريطانيين تتضمن العملة الموحدة عدة مساوئ، فهي تحول الاختصاصات النقدية إلى جهاز أوروبي مركزي وبالتالي تقعد الدولة مظهرها أساسيا من مظاهر سيادتها، كما يقود الانتماء للمنطقة إلى فقد سلاح خفض قيمة الجنيه الإسترليني الذي يستخدم لتنمية الصادرات وتحسين مستوى العمالة، ومن جهة أخرى لا يوجد استعداد لتعديل نظام صنع القرارات النقدية، فلا يتمتع بنك إنجلترا بصلاحيات تغيير أسعار الفائدة على الجنيه بل يقدم مقترحات للحكومة التي تتخذ القرار بهذا الشأن ويتناقض

هذا النظام مع اتفاقية "ماستريخت" التي تؤكد ضرورة عدم تدخل الحكومات في القرارات النقدية ونجاح إطلاق الأورو جعل بريطانيا أمام خيار صعب، فمن ناحية لا ترغب في الانضمام للاتحاد النقدي للأسباب المذكورة، ومن ناحية أخرى سيتعذر عليها تحقيق مكاسب اقتصادية كان من المؤكد تحقيقها لو كانت داخل منطقة الأورو⁽¹²⁾. إذ إنه مع بداية الأورو كان هناك العديد من التخوفات حول إمكانية تعرض الشركات الدولية التي تعمل في بريطانيا لبعض المتاعب بسبب إمكانية فقدها لقدرتها التنافسية نظرا لما ستتحمله من نفقات إضافية متمثلة في تحويلات العملات وغيرها، بالإضافة لذلك قد تتأثر العلاقات التجارية وحركة رؤوس الأموال إلى بريطانيا مع دول الأورو والدول غير الأوروبية، حيث أن الدول التي انضمت للأورو سوف تكون أكثر قدرة على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة مما سيؤثر على نصيب بريطانيا من هذه الاستثمارات⁽¹³⁾.

2-1-2- آثار الأورو على أهم الاقتصادات العالمية: مع مطلع عام 1999 بدأ التعامل في الأورو (تحويلات) ليصبح آمنا ثلاث عملات رئيسية في العالم تدعمها قوى اقتصادية كبيرة.



المصدر: طارق عبد العال حماد، التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك. الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999، ص 228.

وستنطبق فيما يلي إلى أثر الأورو على كل من الاقتصاد الأمريكي والاقتصاد الياباني.

أ- أثر الأورو على الاقتصاد الأمريكي:

يرى الكثير من الخبراء والمحللين أن الأورو سوف يؤثر على الدولار في الأجل الطويل وذلك من خلال

مدخلين هما:

المدخل الأول: التجارة الدولية: من المرجح أن تؤثر الأورو في حركة التجارة الدولية سيزداد، وذلك لأنه مع إطلاق الأورو سيفقد الدولار منطقة هامة من المناطق التي كان يستخدم فيها لتغطية المبادلات التجارية في منطقة دول الأورو إذ ستصبح فيها كل العمليات التجارية التي كانت تحتاج إلى تغطية بالدولار أحيانا عمليات تبادل داخلي

في سوق واحدة وبعملة واحدة (الأورو)، مما يجعل احتياطي المصارف المركزية الأوربية من الدولار بلا فائدة، وهذا سيساعدها على توجيه جزء كبير من احتياطياتها بالدولار لتخفيف عجز موازين مدفوعاتها الخارجية⁽¹⁴⁾.

كما أن قيام دول الاتحاد الأوربي بتسعير صادراتها بالأورو على أساس تسوية ثمنها بالأورو بدلا من الدولار سيؤدي إلى زيادة الطلب على الأورو من طرف الدول التي يعتبر الاتحاد الأوربي شريكها التجاري الأول وهذا عن طريق تسعير صادراتها بالأورو أو تكوين احتياطيات أو الحصول على قروض بالأورو مما ينعكس سلبا على الدولار كعملة لتسوية المعاملات التجارية الدولية.

ويرى الخبراء أن الأورو سيؤثر على الدولار من خلال حركة التجارة الدولية وخاصة في مجال تجارة السلع الصناعية، أما بالنسبة لحركة التجارة الخارجية للمواد الخام فسيبقى الدولار مسيطرا عليها لأنها ترتبط بظروف العرض والطلب العالميين، وسوف يدعم موقف الدولار سيطرة الشركات الأمريكية دولية النشاط على معظم استثمارات وتجارة هذه المنتجات في السوق العالمي⁽¹⁵⁾.

المدخل الثاني: الودائع والاستثمارات: يتوقع أن تؤدي فرص النمو في ظل الوحدة النقدية الأوروبية إلى زيادة الثقة بالأورو من قبل المودعين والمستثمرين إلى حد سواء، وسوف يؤدي ذلك إلى زيادة حجم الودائع والاستثمارات بالأورو وذلك على حساب الودائع والاستثمارات بالدولار الأمريكي حيث يرى خبراء اقتصاديون في مجال النقد أن المستثمرين الآسيويين ينتظرون منذ وقت طويل بديلا للدولار للابتعاد قدر الإمكان عن المخاطر المرتبطة بعملة واحدة حيث يتوقع أستاذ الاقتصاد الياباني (ماساوا سوزاكي) أن يحول رجال الأعمال الكثير من استثماراتهم إلى الأورو، وفي هذا المجال يتوقع رئيس البنك المركزي الألماني أن يكون الأورو أكثر جاذبية لإدراجه في محافظ الاستثمارات الدولية⁽¹⁶⁾.

وعلى الرغم مما تقدم ذكره عن إمكانية منافسة الأورو للدولار الأمريكي إلا أن هناك من يقلل من شأن إمكانية منافسة الأورو للدولار وحجتهم في ذلك هي أن معايير قبول عضوية الدول في الاتحاد الأوروبي قد صبغت بالرؤية السياسية أكثر من اعتمادها على المؤشرات الاقتصادية الناجمة عن الانضمام لعضوية النادي الأوروبي⁽¹⁷⁾.

ب- آثار اليورو على الاقتصاد الياباني: إن تأثير الاقتصاد الياباني باليورو سوف يكون غير مباشر بسبب ضعف العلاقات التجارية والمالية بين اليابان والاتحاد الأوروبي، ويتمثل هذا التأثير في مجالات التجارة وسعر الصرف وكذلك الشركات اليابانية التي تعمل في دول الاتحاد الأوروبي، وفيما يلي نتناول هذه الآثار⁽¹⁸⁾.

- **الأثر على تجارة اليابان مع الاتحاد الأوروبي:** تتأثر تجارة اليابان مع الاتحاد الأوروبي بعد ظهور اليورو، وذلك بسبب زيادة القدرة التنافسية للسلع الأوروبية في السوق الياباني مما سيؤدي إلى زيادة حجم صادرات الاتحاد الأوروبي إلى اليابان في حين تقل واردات الاتحاد الأوروبي من اليابان بسبب وجود بديل مناسب لها في دول الاتحاد الأوروبي مما سيؤدي إلى آثار سلبية على الميزان التجاري لليابان مع الاتحاد الأوروبي.

- **الأثر على الين الياباني:** إن نجاح اليورو سيؤدي إلى جذب الودائع ورؤوس الأموال، مما يؤثر على مركز الين في الأسواق العالمية حيث سيتم تحويل الكثير من الودائع من الين إلى الأورو، كما سيترجع طلب دول العالم على الين كعملة للاحتياطيات الدولية.

- **الأثر على نشاط الشركات اليابانية:** حاولت الشركات اليابانية الاستفادة من الوحدة الاقتصادية الأوروبية من خلال فتح فروع لها داخل الاتحاد الأوروبي حيث قامت هذه الشركات بزيادة استثماراتها في الاتحاد الأوروبي لضمان الحصول على جزء من السوق الأوروبية الموحدة خاصة إذا أثبت اليورو قوته واستقراره في التعاملات اليومية في أوروبا.

2-2- آثار الأورو على البلدان العربية: من المعروف أن الدول العربية ترتبط بعلاقات اقتصادية متشابكة مع الاتحاد الأوروبي الذي يعتبر الشريك التجاري الأول لها، حيث يستوعب الاتحاد الأوروبي حوالي 34% من إجمالي صادرات الدول العربية إلى العالم، في حين تبلغ واردات العالم العربي منه حوالي 43% من إجمالي الواردات. كما أن هناك دول عربية متوسطة وقعت اتفاقات شراكة مع الاتحاد الأوروبي (الجزائر مثلا) تهدف إلى أن يتم تدريجيا إنشاء منطقة للتجارة الحرة في حوض البحر المتوسط عن طريق إبرام اتفاقات للتجارة الحرة بين الدول المتوسطية المشاركة وبعضها البعض، وبسبب هذا التشابك في العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية والاتحاد الأوروبي فإن الاقتصاديات العربية من المتوقع أن تتأثر أكثر من غيرها بميلاد الأورو وسيكون هذا التأثير من خلال عدة جوانب ندرجها فيما يلي:

2-2-1- تأثير الأورو على التجارة بين الدول العربية والاتحاد الأوروبي: من المتوقع أن تكون حصة الأورو في تسعير التجارة بين الدول العربية والاتحاد الأوروبي أكبر كثيرا مما كانت عليه بالنسبة للعملات الأوروبية مجتمعة خاصة وأن قيام دول الاتحاد الأوروبي بتسعير صادراتها بالأورو سيؤدي إلى زيادة طلب الدول العربية على الأورو لتسوية ثمن وارداتها من دول الاتحاد الأوروبي بالأورو وذلك لمقابلة احتياجاتها منه، لكن هذا التوقع يبقى ضعيفا في الأجل القصير لأن معظم صادرات الدول العربية إلى الاتحاد الأوروبي من المواد الخام وأهمها النفط وهناك شبه هيمنة للدولار على أسعار المواد الخام بصفة عامة غير أنه من المنتظر أن يتمكن الأورو تدريجيا في

الأجل الطويل من الحلول محل الدولار الأمريكي في هذا المجال إذ سيكون من مصلحة بعض الدول العربية التحول بالتسعير من الدولار الأمريكي إلى الأورو لبعض المواد الخام وذلك بهدف التقليل من تعرضها لتقلبات الأسعار⁽¹⁹⁾. "ومن المتوقع أيضا أن حجم التجارة العربية مع الاتحاد الأوروبي سوف يزيد بسبب تحسن شروط تجارة السلع والخدمات الأوروبية قياسا بالسلع والخدمات الأمريكية، ولكن هذا لا يمنع أن السلع العربية باستثناء النفط الخام ستقل قدرتها على منافسة السلع الأوروبية المثيلة بسبب انخفاض تكاليف إنتاج هذه الأخيرة في ظل استخدام الأورو مما سيدفع بعض المنتجين العرب إلى إتباع سياسة النفاذ إلى السوق الأوروبية من داخلها"⁽²⁰⁾

إضافة إلى ما سبق ذكره يساهم الأورو في خفض مخاطر أسعار الصرف المرتبطة بالتعاملات التجارية بعملات أوروبية متعددة كما أنه وبفضل الشروط الصارمة للعضوية في منطقة الأورو فمن المرجح أن تتسم هذه العملة بالاستقرار⁽²¹⁾

2-2-2- آثار الأورو على المصارف العربية وحركة رأس المال:

أ/ آثار الأورو على المصارف العربية: في ظل استخدام الأورو كعملة موحدة من المتوقع أن تتأثر المصارف العربية حيث أن الأورو سيحدث تغييرات جذرية في عمليات المصارف المراسلة سواء داخل أو خارج الاتحاد الأوروبي حيث أن هناك توقع بتقليص شبكة البنوك المراسلة و حدوث انخفاض كبير في إيراداتها، ومواجهة منافسة شديدة في مجال عملها خاصة مع اعتماد الاتحاد الأوروبي على معايير لجنة بازل من خلال تنفيذ التعليمات الأوروبية الموحدة (الخاصة بالمصارف والمعاملات المالية) لعام 1987 والتي تتم من خلالها صياغة مختلف التوجيهات التي تحدد المبادئ التوجيهية لتشغيل و تأسيس البنوك الأجنبية في السوق الأوروبية الموحدة وقبل أن نستعرض أثر الوحدة النقدية الأوروبية على البنوك العربية لا بد من إعطاء فكرة عن وضع أكبر 100 بنك عربي في العالم. ففي إحصائية مجلة (Banker 1995) حول التوزيع الجغرافي لأكثر 100 بنك عربي اتضح أن المملكة العربية السعودية قد استحوذت على 29,4 % والكويت 13 % والإمارات العربية المتحدة 11,5 % وباقي دول الخليج العربي 3,4 % ومصر 8,3 % ودول المغرب العربي 7,3 % والدول العربية الأخرى 5 % ، وإجمالي رأس المال العربي قدره 31519,4 مليون دولار، في حين أن الاتحاد الأوروبي قد استحوذ على 455 بنك من أكبر 1000 بنك في العالم أي ما نسبته 45,5 % وفيما يتعلق بالنسبة المئوية للأصول الرأسمالية فقد استأثرت دول الاتحاد الأوروبي ب 44,6 % ويعمل في المجموعة الأوروبية 191 بنك عربي، وهي عبارة عن بنوك رئيسية أو تابعة أو فروع لبنوك رئيسية.

وتتركز البنوك العربية بصورة رئيسية في إنجلترا - إذ يعمل فيها 80 مؤسسة مصرفية ومالية - ومن المنتظر أن ينتاب القطاع المصرفي العربي العامل في الاتحاد الأوروبي نوع من القلق حول التحديات التي ستواجهه في أعقاب قيام الوحدة النقدية الأوروبية ومن هذه التحديات⁽²²⁾:

مبدأ المعاملة بالمثل: من أبرز توجيهات المجموعة الأوروبية تحرير النشاط المصرفي عبر الحدود على أساس مبدأ المعاملة بالمثل الذي يتلخص في أن دول المجموعة الأوروبية لن تسمح للمصارف من الدول الأجنبية بفتح فروع جديدة لها، إلا إذا كانت تلك الدول تعطي نفس الامتيازات لمصارف دول المجموعة الأوروبية، وذلك بهدف إقامة تدابير حماية الغاية منها تقليص فرص مزاحمة المصارف الأوروبية من قبل المصارف الدولية، من هذا المنطلق فإن تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل سيقاوم من نشاط البنوك العربية داخل المجموعة الأوروبية ويفقدها جزءا من مقدرتها التنافسية ما دامت معظم الدول العربية لا تعامل البنوك الأجنبية العاملة فيها بنفس معاملة بنوكها الوطنية، وذلك نظرا لصغر حجم السوق المصرفية في كل منها وعجز غالبية المصارف عن الصمود أمام المنافسة المصرفية الدولية في الخارج، إذ سيتعين على البنوك التي لها فروع في السوق الأوروبية الموحدة أن تحول هذه الفروع إلى شركات تابعة، أي تعطيتها مركزا ماليا وقانونيا لكي تصبح مثل البنوك المحلية في السوق الأوروبية الموحدة، وعلاوة على ذلك يتعين على البنوك العربية اعتماد المزيد من الوضوح في نشر نتائجها المالية من أجل التقيد بمعايير المحاسبة المعترف بها دوليا، وفي ظل هذه القواعد والأنظمة لا يتوقع أن تتمكن كل البنوك العربية من البقاء في السوق الأوروبية الموحدة.

- معاملة الفروع المصرفية للدول الأخرى: إن مبدأ المعاملة بالمثل لا ينطبق على الفروع المصرفية التابعة للدول الأخرى بل يشمل فقط المصارف التابعة والمستقلة لهذا فإن معظم المصارف العربية قد لا تتأثر بهذا البند لكونها تعمل على شكل فروع مصرفية ضمن دول المجموعة الأوروبية بإستثناء البنوك المجموعة، ونظرا لتمثل الخدمة التي تقدمها تلك الفروع مع الخدمات التي تقدمها البنوك مجموعة ستبقى إجراءات وشروط العمل المصرفي مطبقة على الفروع المصرفية كأى مصرف أوروبي آخر كما قد تلجأ اللجنة الأوروبية إلى تحديد طبيعة ونوع الخدمات التي يجب أن تقدمها مصارف الدول الأخرى إضافة إلى رفع نسبة ملاءة رأس المال.

- كفاية رأس المال: قررت لجنة بازل عام 1988 تطبيق معايير محددة لقياس كفاية رأس المال تقضي بأن تصل نسبة رأس المال إلى الأصول الخطرة ذات الأوزان المرجحة بحدود 8% على الأقل عند نهاية 1992. وإذا ما نظرنا إلى الميزانية العمومية الإجمالية لأكثر 100 بنك عربي (محلي ودولي) لوجدنا أنها بلغت 3,5 مليار في نهاية عام 1993 مقابل 125 مليار دولار لأكثر 100 بنك عالمي ويوضح الجدول التالي الفارق النسبي الكبير بين أكبر عشرة بنوك عربية عاملة في الإتحاد الأوروبي وبين البنوك الأوروبية العاملة هناك فالبنوك الأوروبية التي تعادل أصولها مستوى أصول أكبر عشرة بنوك عربية في الإتحاد الأوروبي يأتي ترتيبها من 118 إلى 200 في أوروبا.

جدول(1): الأهمية النسبية لبنوك دول المنطقة العربية العاملة في الاتحاد الأوروبي

المرتبة	اسم البنك	الأصول (مليار دولار)	نسبة رأس المال إلى الأصول (%)
1	<u>أكبر عشرة بنوك عربية في دول الاتحاد الأوروبي</u> المؤسسة العربية المصرفية (البحرين)	18.5	7.77
2	البنك الأهلي التجاري (السعودية)	17.8	10.40
3	البنك العربي (الأردن)	14.4	7.36
4	بنك الرياض (السعودية)	14.0	13.21
5	البنك الأهلي المصري (مصر)	13.1	3.61
6	بنك مصر (مصر)	11.8	2.95
7	بنك الكويت الوطني (الكويت)	11.0	9.97
8	البنك السعودي الأمريكي (السعودية)	10.5	8.22
9	البنك العربي الوطني (السعودية)	8.7	7.42
10	شركة الراجحي المصرفية للاستثمار (السعودية)	7.6	13.3
1	<u>أكبر عشرة بنوك في الاتحاد الأوروبي التي تقترب في أصولها من أكبر عشرة بنوك عربية عاملة في دول الاتحاد الأوروبي.</u> Banque&Caisse d'Epargne de l'Etat (لوكسمبورغ)	18.3	2.69
2	Bank Fur Arbeit & Wirtschaft (النمسا)	18.1	4.22
3	بنك LG (ألمانيا)	17.4	4.20
4	Crédit a l'Industrie (بلجيكا)	16.4	2.23
5	Raiffeisen Zenralbank Osterreich (النمسا)	16.3	4.66
6	Bulgarian Foreign Trade Bank (بلغاريا)	16.2	2.64
7	Mediobanka (إيطاليا)	16.1	9.8
8	Die Erste Osterreich Spar Bank (النمسا)	15.8	5.16
9	Kredietbank Luxembourgioise (لوكسمبورغ)	15.8	3.01
10	Christiana Bank og Kreditkasse (النرويج)	15.4	4.88

المصدر: مجدي محمود شهاب، الوحدة النقدية الأوروبية. دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1998،

ص ص 125، 126.

وإن تبنى البنوك العربية لقرارات لجنة بازل ترتب عليه توجيهات جديدة تتعلق بإجراء تعديلات في هيكل مصادر التمويل وهيكل الموجودات إضافة إلى أضعاف قدرتها التنافسية في السوق المصرفية الدولية وخاصة في السوق الأوروبية الموحدة وذلك استنادا للاعتبارات التالية:

- ستجد البنوك العربية نفسها مضطرة لاحتجاز نسبة عالية من الأرباح بهدف زيادة رؤوس أموالها مما سينعكس على أسعار الأسهم للبنوك العربية في الخارج.

- سوف يشهد بند حق الملكية (حقوق المساهمين) انخفاضا ملموسا حيث أن المقررات لا تسمح بشمول الاحتياطات غير المعلنة ضمن رأس المال الأساسي و احتياطات ومخصصات الديون المشكوك بتحصيلها ضمن الاحتياطات المحتجزة المخصصة.
- اتجاه البنوك العربية العاملة في الخارج نحو تسهيل المجودات قدر المستطاع لكي تتال الأوزان الدنيا من المخاطر الائتمانية وهذا سيحول البنوك من الأقرض متوسط وطويل الأجل إلى الاقتراض قصير الأجل.
- ستسعى البنوك التجارية لزيادة سيولة موجوداتها عن طريق زيادة احتياطاتها النقدية وتخفيض آجال القروض الاستثمارية مما سيسبب انخفاض عوائد هذه الموجودات.
- ازدياد تكلفة الحصول على المواد المالية من الأسواق الدولية، والحد من حركة تدفق رؤوس الأموال العالمية إلى الدول العربية وذلك بسبب التصنيف الذي اعتمدته لجنة بازل باعتبار الدول العربية في عداد الدول ذات المخاطر الائتمانية المرتفعة.
- إزاء كل هذه الإعتبارات ستضطر البنوك العربية في الخارج إلى تقليص توظيفاتها في الدول العربية حتى تصل الى نسبة الملاءة و من أجل تحقيق ذلك وجب عليها اتباع بعض الوسائل العملية التي تتيح لها مواجهة الآثار السلبية لمقررات كفاية رأس المال من أهمها:
- زيادة رأس مال المصارف العربية عن طريق تحسين هوامش الربحية وتوفير رؤوس أموال جديدة مباشرة من أسواق الأسهم والسندات وكذا تخفيض حصص الأرباح الموزعة للمساهمين لتكوين رأس مال إضافي من الأرباح.
- تغيير استخدامات أمال المصارف العربية وإعادة هيكلتها وذلك بتخفيض حجم موجوداتها المرجحة بأوزان مخاطر عالية.
- السعي لتحسين أداء المصاريف وذلك عن طريق استخدام المعايير المحاسبية ومعايير احتياطات القروض المدومة.

ب- آثار الأورو على حركة رأس المال: بالنسبة لحركة رؤوس الأموال بين الدول العربية والإتحاد الأوروبي فهناك اتجاهان لها:

الأول: من الإتحاد الأوروبي إلى الدول العربية: بالنسبة لحركة رؤوس الأموال الأوروبية باتجاه الدول العربية والتي تكون على شكل معونات، قروض واستثمارات شهدت تراجعا معتبرا وذلك بسبب المزايا التي خلقها الأورو للإستثمارات داخل الاتحاد الأوروبي مما أدى إلى أن تكون هناك حركة لرؤوس الأموال بين دول الإتحاد الأوروبي ذاتها أكبر من حركتها خارج دول الإتحاد أما المعونات والقروض فلا شك أنها ستتأثر بالانخفاض نتيجة اتجاهها إلى الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي الأقل نموا إذ أن حرص الدول الأوروبية على الاستقرار الأورو حتم عليها

جامعة الأغواط 18- 20 أفريل 2005

تقديم المساعدة والعون لأي دولة يصادفها أي مشاكل أو معوقات وذلك حتى لا تمتد آثار ذلك إلى بقية الدول الأعضاء ويؤثر على استقرار الأورو⁽²³⁾.

الثاني: اتجاه رؤوس الأموال من المنطقة العربية إلى دول الاتحاد الأوروبي: فيما يخص حركة رؤوس الأموال العربية إلى الاتحاد الأوروبي يتوقع زيادتها للأسباب التالية⁽²⁴⁾:

- أن السوق الأوروبية الموحدة أدت إلى خلق المزيد من فرص الإستثمار المجزية أمام رؤوس الأموال نتيجة انعدام تكاليف التحويل بين العملات وزيادة الكفاءة الإنتاجية والعائد على الإستثمارات.
- إن تطوير الأسواق المالية وزيادة الشفافية فيها وتوفير ضمانات التعامل من خلالها وسهولته كان من العوامل المغرية لرؤوس الأموال العربية على الانتقال إلى أوروبا.
- من العوامل المساعدة كذلك على هذا الانتقال عدم توفر الظروف المواتية للإستثمارات في الدول العربية وتساقط القيود على حركة رؤوس الأموال، بالتالي سيكون سهلا على أصحاب المدخرات نقلها إلى السوق الأوروبية.

3- آثار اليورو على الاقتصاد الجزائري

3-1- علاقة الجزائر بالاتحاد الأوروبي : يعتبر الاتحاد الاوروبي شريك مهم للجزائر حيث مرت العلاقات التجارية بين الجزائر والاتحاد بعدة مراحل ابتداءا بالاتفاق التعاوني في 26 افريل 1976 بعد اربع سنوات من المفاوضات مبنيا على توسيع المبادلات التجارية والتعاون في مجال اليد العاملة، فبرز اهتمام الجزائر باستقطاب الاستثمارات الاجنبية من خلال القوانين الساعية الى تحسين حوافز الاستثمار بدءا من 1963 بظهور قانون 63/ 277 المتعلق بتقديم الضمانات للمستثمرين الاجانب الى غاية قانون 88/ 25 المتعلق بتوجيه الاستثمارات الاجنبية⁽²⁵⁾.

وفي بداية التسعينات أقر الاتحاد الاوروبي مايسمى " بالسياسة المتوسطة الجديدة " حيث بدا يتبع سياسة عامة جديدة تجاه دول جنوب وشرق المتوسط تعتمد على اساس المشاركة بدلا من مجرد تقديم معونات وتسهيلات مبتدئا بعدد من الدول العربية ، وقد تجسد ذلك فيما صدر عن القمة الاوروبية في مدينة أسين الالمانية في ديسمبر 1994 تحت عنوان " تقوية سياسة الاتحاد الاوروبي في المتوسط وانشاء مشاركة بين الاتحاد والدول المتوسطة " .

وفي 19 ديسمبر 2001 في بروكسل وقعت الجزائر من طرف الرئيس عبد العزيز بو تليقة على الاتفاق المبدئي للشراكة مع الاتحاد الاوروبي، بعد اختتام الجولة رقم 17 من المفاوضات بين الجانبين ويهدف هذا الاتفاق الى خلق تعاون اقتصادي مكثف وزيادة حجم الاستثمارات والتعاون من أجل الامن وتبادل المعلومات كما يهدف في الابد البعيد الى انشاء منطقة التبادل الحر بين الجزائر والاتحاد الاوروبي.

بالاضافة الى التعاون الشامل فقد وقعت الجزائر على اتفاقيات ثنائية مع بعض دول الاتحاد الاوروبي تخص عدة قطاعات ولاسيما قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة والمياه والهيكل القاعدية، وتسمح الاتفاقيات

جامعة الأغواط 18- 20 أفريل 2005

المبرمة بين الجزائر وايطاليا بتوسيع نطاق المساهمة الايطالية من الناحية التقنية والمالية لدعم قطاعي المياه والصناعات الصغيرة والمتوسطة.

ويعتبر الاتحاد الاوروبي الشريك التجاري الاول للجزائر اذ يساهم باكثر من 60 % من التجارة الخارجية ، اذ تتمثل واردات الجزائر من الاتحاد الاوروبي في المعدات والالات والمواد الغذائية والسلع الانتاجية، في حين تتمثل صادرات الجزائر الى الاتحاد الاوروبي في النفط ومنتجاته ، وبعض المنتجات الصناعية ، وقد بلغت وارداتنا من الاتحاد الاوروبي في عام 2000 حوالي 5334 مليون دولار مقابل 5079 مليون دولار عام 1999 ، اما قيمة صادراتنا الى الاتحاد الاوروبي فقد بلغت 12277 مليون دولار عام 2000 مقابل 7951 مليون عام 1999 ⁽²⁶⁾ ، والجدول التالية توضح ذلك.

جدول (2): موردين الجزائر 1999 – 2000

الواردات	القيمة 1999	النسبة % 1999	القيمة 2000	النسبة % 2000
الاتحاد الاوروبي	5079	55.42	5334	57.97
OCDE	2171	23.69	2060	22.39
البلدان الاوروبية الاخرى	470	5.13	503	5.47
امريكا الجنوبية	244	2.66	255	2.77
اسيا	776	8.47	741	8.05
البلدان العربية	252	2.75	155	1.68
بلدان المغرب العربي	36	0.39	42	0.64
بلدان افريقيا	136	1.84	111	1.21
المجموع	9146	100	9201	100

المصدر: .http:// www .neyl.free.fr/reaseuch/euro/euro3.htm .p7.

جدول (3): زبائن الجزائر 1999 - 2000

الواردات	القيمة 1999	النسبة % 1999	القيمة 2000	النسبة % 2000
الاتحاد الاوروبي	7951	63.50	12.277	62.72
OCDE	3008	24.04	4857	24.81
البلدان الاوروبية الاخرى	155	1.24	191	0.98
امريكا الجنوبية	972	7.76	1485	7.59
اسيا	152	1.21	362	1.67
البلدان العربية	78	0.62	139	0.71
بلدان المغرب العربي	172	1.37	260	1.33
بلدان افريقيا	34	0.27	40	0.20
المجموع	12520	100	19575	100

المصدر: .http:// www .neyl.free.fr/reaseuch/euro/euro3.htm .p7.

3-2- أثر اليورو على التجارة الجزائرية : هناك وجهات نظر مختلفة لانعكاسات الاورو على الصادرات عنها على الواردات الى ومن الاتحاد الاوروبي، فبالنسبة للصادرات الجزائرية الى الاتحاد الاوروبي من المتوقع ان يواجه المصدر الجزائري صعوبات جديدة للتعريف بمنتجاته في اسواق دول الاتحاد الى جانب الصعوبات التي يصادفها مثل المواصفات القياسية ومعايير الصحة والسلامة ومواعيد دخول السلعة ونظام الحصص والرسوم الجمركية وغيرها ⁽²⁷⁾، وبما ان الاورو يعمل على تقليل نفقات الانتاجية في دول الاتحاد فان هذا سوف يجعل المنتجات الجزائرية في موقف تنافسي ضعيف امام المنتجات الاوروبية او تكون مهددة بالزوال خاصة المنتجات الحرفية، كما ان تقلبات اسعار صرف الاورو مقابل الدولار سيؤثر على عوائد الصادرات الجزائرية، اذ ترتفع بارتفاع سعر صرف الدولار امام الاورو، وتتخفف بانخفاضه، خاصة مع ابقاء الجزائر معاملاتها بالدولار الشيء الذي يقلل الاتحاد الاوروبي، هذا ما جعل الجزائر توسع دائرة مبادلاتها التجارية مع اقتراب دخول اتفاق الشراكة حيز التنفيذ فعلى الرغم من تصدر فرنسا لقائمة الدول الممونة للجزائر بقيمة 4.1 مليار دولار ونسبة تصل 22.67 % من اجمالي الواردات الجزائرية، مقابل 1.55 مليار دولار لاييطاليا و 1.25 مليار دولار لالمانيا و 1.11 مليار دولار للولايات المتحدة، فان الحصيلة الاجمالية للمبادلات التجارية تكشف عن تطور كبير للحصة الامريكية خاصة حيث قدرت ب 7.342 مليار دولار من الصادرات الجزائرية في مقابل 1.119 مليار دولار من الواردات الجزائرية خلال عام 2004 وهذا ما يوضحه الجدول التالي ⁽²⁸⁾، وقد عمدت الجزائر خلال هذا العام الى مضاعفة مبيعاتها من النفط والغاز باتجاه السوق الامريكية التي تظل سوقا استهلاكية كبيرة، اذ تستورد نسبة 30 % من النفط المنتج عالميا بحوالي 520 مليون طن، فضلا عن الغاز الطبيعي ⁽²⁹⁾

جدول (4) : أهم شركاء الجزائر لسنة 2004

الدول	الواردات "مليار دولار"	النسبة %	الدول	الصادرات "مليار دولار"	النسبة %
فرنسا	4.126	22.67	الولايات المتحدة	7.342	23.15
ايطاليا	1.552	8.53	ايطاليا	5.296	16.70
المانيا	1.256	6.9	فرنسا	3.615	11.40
الولايات المتحدة	1.119	6.15	اسبانيا	3.569	11.25
الصين	0.913	5.02	هولندا	2.361	7.44
اسبانيا	0.883	4.85	كندا	1.804	5.69
اليابان	0.664	3.65	البرازيل تركيا	1.780	5.61
تركيا	0.602	3.31	بلجيكا	1.064	3.36
الارجنتين	0.590	3.24	البرتغال	0.848	2.67
بلجيكا	0.495	2.72	بريطانيا	0.569	1.79
أوكرانيا	0.442	2.43		0.553	1.74
المجموع العام	18.199	100	المجموع العام	31.713	100

المصدر: جريدة الخبر 3 فيفري 2005 ، العدد 4309 ، ص2.

كما ان استخدام الاورو كعملة موحدة يؤدي الى اختفاء الاثار السلبية المصاحبة للتذبذبات في اسعار صرف العملات الاوروبية مما يقلل من تاثر حصيلة الصادرات الجزائرية بهذا التذبذب، كما يعمل الاورو على زيادة المنافسة بين دول الاتحاد الاوروبي بالتعريف بمنتجاتها من السلع المختلفة فتؤدي هذه المنافسة الى تخفيض الاسعار وتحسين الجودة وهي في صالح استيرادات الجزائر.

3-3- اثر الاورو على النظام المصرفي الجزائري: ينصب تاثير الاورو على الجهاز المصرفي الجزائري في تبسيط الصفقات والعقود والعمليات الخاصة بالعملة الصعبة والمرتبطة بعمليات التجارة العادية خارج المحروقات مع دول الاتحاد فبدلا من الاجوء الى الدفع ب 11 عملة مختلفة تعمل البنوك الرئيسية الجزائرية باعداد فواتير بعملة واحدة وبالتالي تسهل وتسرع عمليات انجاز الصفقات والعقود في ظل نظام تحويل الصرف من والى منطقة الاورو، كما يؤثر التغير في عملة تسوية التجارة الخارجية الجزائرية وتحوله نحو الاورو على نوعية الاحتياطات لدى بنك الجزائر والبنوك التجارية.

ولقد ثبت مجلس الوزراء الاوروبيين للاقتصاد والمالية قيمة الاورو بالنسبة لكل عملة من عملات الدول الاعضاء في منطقة الاورو في 31 ديسمبر 1999 ، كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول (5) : صرف الاورو بعملات دول الاعضاء

العملة	الدولة	القيمة باليورو
الفرنك الفرنسي	فرنسا	6.55957
البيزيتا الاسباني	اسبانيا	166.386
المارك الالمانى	المانيا	1.95583
الليرة الايطالية	ايطاليا	1936.27
المارك الفنلندي	فلندا	5.94573
الليرة الارلندية	ايرلندا	0.787564
الشلينغ النمساوي	النمسا	13.7603
الفرنك البلجيكي	بلجيكا	40.3399
الفلورينز الهولندي	هولندا	2.20371
الدراخمة اليونانية	اليونان	340.75
الاسكودوس	البرتغال	200.482

المصدر: بنك الجزائر الخارجي BEA

3-4- اثر الاورو على الاحتياطات : بما ان الجزائر تعمل بنظام الدفع الدولي (الدولار) في صادراتها من المحروقات فان الاورو على الاقل في المدى القصير لن يكون له تأثير في سعر صرف الدينار الجزائري وأي تعامل تقوم به الجزائر مع الاتحاد الاوروبي يمكنها ان تستعمل جزء من احتياطات المسعرة بالدولار وتحويلها فقط الى الاورو دون اعتماده كوحدة دفع، ومن الممكن أن تؤدي العلاقة بين الدينار والدولار وبين الاورو والدولار الى

اللجوء الى ربط الدينار بسلة من العملات لتقادي تأثر الاقتصاد الجزائري بأزمة مستقبلية وهذا ما يؤدي الى التنوع في الاحتياطات بنك الجزائر من الدولار والايورو والين الياباني.

ولقد وصلت احتياطات الصرف الجزائري الى 32.94 مليار دولار في ديسمبر 2003 أي حوالي 33 شهرا من الاستيراد، مقابل 23.1 مليار دولار عام 2002 بحوالي 23 شهرا من الاستيراد و17.96 مليار دولار عام 2001 بحوالي 18 شهرا من الاستيراد⁽³⁰⁾ ، هذا التحسن في الاحتياطات ساهم في التقليل من الصدمات الخارجية للاقتصاد الوطني وكان وراء استقرار سعر الصرف الدينار مقابل الدولار والايورو كما هو موضح في الجدول (5)

جدول (6) : سعر صرف الدينار مقابل مختلف عملات العالم

نهاية 2004	نهاية 2003	نهاية 2002	نهاية 2001	
71.449	77.0962	79.7234	77.2694	USD 1
68.6292	69.7956	67.1808	63.6144	YEN 100
87.561	89.9482	83.4505	69.2036	EUR 1

المصدر: Media Bank n= 69 ,p 13

3-5- أثر الأورو على المديونية الجزائرية : تعتبر الدول الأوروبية من أهم الدول الداننة والمتعاملة مع الجزائر ، وبظهور الأورو في أول جانفي 2002 وسياسة الشراكة الأوروبية ، أصبح التعامل به أكثر فأكثر في الأسواق الأوروبية العالمية والجزائر ، باعتبار أكبر نسبة من وارداتها مصدرها الاتحاد الأوروبي ، لهذا عمدت الجزائر الى دمج المديونية الخاصة بالدول الأوروبية ماعدا تلك الخاصة ببريطانيا في حساب العملة الأوروبية الموحدة، والجدول التالي يوضح تركيب المديونية الخارجية الجزائرية من عدة عملات .

جدول (7) : الدين الخارجي بالعملات العالمية

العملة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
USA	40.1	40.3	46.2	49	51.3	47.5	42.1	44.8	42.2	42.1	42.5
FRF	17.7	16.3	13.1	11.8	15.3	15.8	15.9	14.7	14.1	12.6	11.8
YEN	15.8	16.2	15.6	15.7	15.6	13.6	12.7	11.5	12.2	13.4	12.6
DM	11	10.5	8.6	6.5	6.8	6.5	6.4	6.2	6.3	5.6	5.2
أخرى	15.4	16.7	16.5	17	11	16.4	22.9	25.3	25.3	26.3	27.9

المصدر: .http// www .neyl.free.fr/reaseuch/euro/euro3.htm .p.10

من الجدول يتضح لنا أن الدولار الأمريكي يحتل المرتبة الاولى في تركيب الدين الخارجي الجزائري وأهم الدول الدائنة هي اوروبية ، فقد قدر الدين الاجمالي للجزائر في منتصف عام 2004 ب 23 مليار دولار وتمثل الديون القصيرة حوالي 100 مليون دولار في حين لاتتعدى القروض الثنائية 21.8 %، ويتصدر الاتحاد الاوروبي قائمة الدول الدائنة بنسبة 66 % من اجمالي الديون الجزائرية مقابل 17 % لأمريكا الشمالية فيما تصل نسبة الديون الجزائرية بالدولار الأمريكي الى 43 % مقابل 30 % بالارو و 12 % بالين الياباني⁽³¹⁾.

وعلى هذا الاساس سوف يؤثر الارو على قيمة المديونية الخارجية للجزائر نتيجة لتقلبات سعر صرف الدولار أمام الارو بحيث تنخفض اذا ارتفع الدولار امام الارو وترتفع بانخفاضه، وهذا ما حدث مؤخرا حيث ارتفعت قيمتها بأكثر من 500 مليون دولار نتيجة تقلبات صرف الدولار مقابل الارو⁷ كل هذا جعل الجزائر تتخذ اجراءات جديدة تعتمد الى تحويل جزء من ديونها الى استثمارات خاصة مع دول الاتحاد.

الخاتمة: من خلال هذه الدراسة اتضح لنا أن ظهور اليورو على الساحة العالمية كعملة تمثل أكبر اتحاد نقدي في العالم سيكون له تأثير كبيراً على النظام النقدي الدولي وستضطر معه الكثير من البلاد إلى تغيير سياساتها النقدية سواء داخل أوروبا أو خارجها وسيختلف هذا التغيير حسب قوة وترابط العلاقات التجارية لكل بلد مع دول اليورو. كما أن تربع الدولار الأمريكي وحده كالمهيمن الوحيد على النظام النقدي الدولي أصبح محل شك كبير بل من المؤكد أن اليورو سيصبح منافساً قوياً للدولار كأداة اقتصادية ومالية يمكن لأوروبا من خلالها أن تلعب دوراً هاماً في النظام النقدي الدولي.

حيث أنه باستخدام اليورو كعملة موحدة، ستزداد قيمة المعاملات المالية التي يمكن إجرائها باليورو وبذلك يزداد الدور القوي للعملة الأوروبية في التجارة الدولية. وسوف يمثل تحديد العقود باليورو وميزة عظيمة خاصة للدول الأوروبية الأصغر حجماً ذات العملات غير المتداولة كثيراً في الأسواق المنظمة، لذلك يجب أن تتمسك دول اليورو بإجراء صفقاتها باليورو حتى تخلق طلباً متزايداً على عملتهم مما يعطيها القوة وإمكانية إحلال اليورو محل الدولار عالمياً.

أما بالنسبة لتأثير الأورو على الاقتصاديات العربية فمن المتوقع أن تتأثر أكثر من غيرها به وذلك بسبب ارتباط الدول العربية بعلاقات اقتصادية متشابكة مع الإتحاد الأوروبي الذي يعتبر الشريك التجاري الأول لها خاصة في ظل اتفاقات الشراكة مع الإتحاد الأوروبي التي تهدف إلى أن يتم تدريجياً إنشاء منطقة للتجارة الحرة في حوض البحر المتوسط ولعل ظهور الأورو سيكون دافعاً قوياً للتكامل النقدي العربي في المستقبل.

وفيما يخص آثار الأورو على الاقتصاد الجزائري تبين أنه لن يكون له على الأقل في المدى القصير تأثيراً على سعر صرف الدينار الجزائري، بحكم أن إيرادات الجزائر بالعملة الصعبة تتم بنسبة 95 % بالدولار الأمريكي من الممكن أن تؤدي العلاقة بين الدينار والدولار وبين الأورو والدولار إلى اللجوء إلى ربط الدينار بسلة من

العملات لتقادي تأثر الاقتصاد الجزائري بأية أزمات مستقبلية، وهذا ما سيؤدي إلى التنويع في احتياطات بنك الجزائر من الدولار، الأورو والين الياباني، كما أن آثاره على الجهاز المصرفي تظهر من حيث تبسيط الصفقات والعقود التي تتم بالعملات الصعبة، وعلى هذا الأساس كان لا بد البنوك أن تستعد لإعادة هيكلة حساباتها. من أجل التخفيف من حدة المديونية وانعكاسات الأورو عليها ارتأت الجزائر تحويل ديونها الخارجية إلى استثمارات أجنبية في ظل اتفاقات الشراكة الأورو جزائرية.

الهوامش:

- (1) جون وليامسون وآخرون، التكامل النقدي العربي. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1981، ص ص. 373، 374.
- (2) أحمد فريد مصطفى، سمير محمد السيد حسن، النقد والتوازن الاقتصادي. مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص ص. 286، 287.
- (3) Josette Peyard, Gestion financière internationale. Wibert, 1992, p. 26.
- (4) عدنان تقي الحسيني، التمويل الدولي. عمان، 1999، ص. 256.
- (5) حامد الفاروقي، "اليورو يبلغ الخامسة من العمر التجربة الأوروبية الكبرى" مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، العدد 2، جوياية 2004، ص. 14.
- (6) مغاوري شلبي علي، "اليورو من الفكر الى جيوب الأوربيين" www.aljazeera.net, 2005-1-21.
- (7) نفس المرجع السابق
- (8) علي محمد نجم، "اليورو العملة الأوروبية الموحدة". المنتدى الاقتصادي السادس، العملة الأوروبية الموحدة (اليورو). القاهرة، 22 مارس 1999، ص ص. 8، 9.
- (9) مغاوري شلبي علي، اليورو: الآثار على اقتصاد البلدان العربية والعالم. مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 2000، ص ص 53-57. صلاح الدين حسن السيسي، الاتحاد الأوروبي والعملة الأوروبية الموحدة "اليورو" السوق العربية المشتركة: الواقع و الطموح. عالم الكتب، القاهرة، 2003، ص ص. 29-31.
- (10) مغاوري شلبي علي، اليورو، الآثار على اقتصاد البلدان العربية والعالم. مرجع سابق، ص ص 59-62.
- (11) صلاح الدين حسن السيسي، قضايا اقتصادية معاصرة. دار النشر غير مذكورة، القاهرة، 1998، ص. 39.
- (12) صباح نعوش، آثار تطبيق الأورو في الاقتصاد العالمي. اقتصاد وأعمال، www.aljazeera.net, 2003/02/12.
- (13) مغاوري شلبي علي، اليورو: الآثار على اقتصاد البلدان العربية والعالم. مرجع سابق، ص ص 66، 67.
- (14) سمير صارم، اليورو. دار الفكر، دمشق، 1999، ص. 187.
- (15) مغاوري شلبي علي، اليورو، الآثار على اقتصاد البلدان العربية والعالم. مرجع سابق، ص ص 84، 85.
- (16) سمير صارم، مرجع سابق، ص ص 176، 177.
- (17) نفس المرجع، ص. 189.
- (18) مغاوري شلبي علي، اليورو: الآثار على اقتصاد البلدان العربية والعالم. مرجع سابق، ص. 87.
- (19) سمير عبد الكريم: "آثار العملة الأوروبية الموحدة على الاقتصاد المصري"، سلسلة المنتدى الاقتصادي (اللقاء السادس)، العملة الأوروبية الموحدة. القاهرة، 22 مارس 1999، ص. 33.
- (20) مغاوري شلبي علي، اليورو: الآثار على اقتصاد البلدان العربية والعالم. مرجع سابق، ص. 93.
- (21) صلاح الدين حسن السيسي: الاتحاد الأوروبي والعملة الأوروبية الموحدة "اليورو" السوق العربية المشتركة: الواقع و الطموح. مرجع سابق، ص. 46.

-
- (22) مجدي محمود شهاب، المرجع السابق، ص 216 .
- (23) مغاوري شلبي علي، اليورو: الآثار على اقتصاد البلدان العربية والعالم. مرجع سابق، ص 95.
- (24) مجلة المال والصناعة، ص 40.
- (25) فاروق غشام، "أهمية الشراكة العربية في تحسين مناخ الاستثمار دراسة حالة الجزائر"، الندوة العلمية حول : التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية-الاوروبية. كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة فرحات عباس سطيف-، الجزائر، 2004، ص 5-10 .
- (26) [http:// www .neyl.free.fr/reaseuch/euro/euro3.htm](http://www.neyl.free.fr/reaseuch/euro/euro3.htm)
- (27) زهية بلقاسم، "انعكاسات الاورو على الاقتصاد الجزائري في ظل الشراكة الاورو-متوسطة"، ملتقى وطني الاول حول: الاقتصاد الجزائري في الالفية الثالثة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة البليدة، الجزائر، ص 12 .
- (28) جريدة الخبر، 3 فيفري 2005 ، العدد 4309 ، ص 2 .
- (29) http://www.27emeconferenceupa.dz/site_conference/InfosAlgerie/Algerie.htm
- (30) جريدة الوطن، 25 اكتوبر 2004، ص 3.
- (31) نفس المرجع . ص 3.